القيادة النسوية للعملية السياسية في آسيا : الهند والباكستان إنموذجاً

أ.م.د. ناوية فاضل عباس فضلي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
drnadia1927@gmail.com

الملخص

حظي عمل المرأة السياسي في قارة آسيا بأهمية كبيرة في كتابات المفكرين والمواثيق والعهود والمنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة واللجان والوكالات التابعة لها وغيرها من المنظمات التي تعنى بتمكين المرأة في العمل السياسي ، مما يمكن ان يحدثه من تأثيرات كبيرة في بناء الدولة والمجتمع ودورهم الفاعل في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم تسليط الضوء على دور القيادات النسوية في العمل السياسي ودورهم الفاعل في صنع القرار السياسي وتوليهم مناصب قيادية رفيعة ،وكان لهم تأثير متميز في دولهم ،وظهرت قيادات بارزة في آسيا امثال "انديرا غاندي" و"بنازير بوتو" كانوا قد تركت بصمات سياسية واضحة، وعد عملهُن السياسي الطريق الامثل لدفع عمل المرأة وتمكينها للدخول للانتخابات والترشح والمساهمة بشكل فعال في العملية السياسية في بلدانهم.

كلمات مفتاحية: القيادة، المرأة، السياسة، انديرا غاندي، بنازير بوتو، التمكين

((Feminist leadership of the political process in Asia, India and Pakistan as a model))

Assist. Prof .Dr. Nadia Fadil Abbas Fadle
Center For Strategic And International Studies/University Of Baghdad

Abstract

The political work of women in the Asian continent has gained

great importance in the writings of thinkers, covenants, covenants and international organizations such as the United Nations and its committees and agencies and others, which they can have of great effects in building the state and society and their effective role in all areas of political, social and economic life. The role of women leaders in political work and their active role in political decision-making and their assumption of high leadership positions, and they had a distinguished influence in their countries, and prominent leaderships appeared in Asia, such as "Indira Gandhi" and "Benazir Bhutto" who left clear political imprints in their countries, and the promise of their work The political is the best way to advance women's work and enable them to enter elections, run for office and participate effectively in the political process.
Key Words: Leadership, Women, Politics, Indira Gandhi, Benazir Bhutto, Empowerment .

المقدمة

اكتسبت وتكتسب القضايا المتعلقة بالمرأة عموماً اهمية كبيرة في المحافل الاقليمية والدولية، فقضايا المرأة هي من القضايا الرئيسة الى جانب السلام والامن الدوليين، فقد صدرت المئات بل الالاف من الوثائق عن الامم المتحدة والوكالات ذات العلاقة والمؤسسات الحكومية التي تتعلق بتمكين المرأة ولاسيما في العمل السياسي كممارسة ديمقراطية لابد للمرأة ان تشارك بها وكعنصر فاعل في الترشيح والانتخابات وعن ضرورة تقلدها المناصب الوزارية والقيادية، وكذلك التأكيد على دورها في رسم السياسات العامة في كل الدول .

أهمية البحث:

تعد المرأة الآسيوية من النساء اللواتي كان لهن اولوية الولوج الى عالم السياسية ، وهنا تكمن اهمية البحث في دراسة الدور الريادي للمرأة الآسيوية في العملية السياسية ، لاسيما في الدول التي تمتلك حضارة ضاربة الجذور في التاريخ ، فقد كان للمرأة في الحضارات القديمة دوراً كبيراً في السلطة والملك، وعليه لابد من تسليط الضوء على القيادة النسوية ودورها في العمل السياسي في قارة آسيا مع التركيز على دور المرأة السياسي في الهند والباكستان لدورهما الواضح في هذا المجال فقد ارست رئيسة وزراء الهند السيدة (انديرا غاندي) القواعد

الاساسية للعمل السياسي وكانت رئيسة وزراء ناجحة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وكذا الحال بالنسبة لرئيسة وزراء باكستان (بنازير بوتو) التي حكمت وساهمت في الدفاع عن ارساء الديمقراطية والحكم المدني ودفعت حياتها ثمناً لذلك، والبحث اهتم بتحديد نسب الكوتا في التشريعات الدستورية في الهند والباكستان وكيفية مشاركتهما في الانتخابات .

إشكالية البحث:

يطرح البحث إشكالية تتركز في عدة تساؤلات ،هل ممارسة العمل السياسي بالنسبة للمرأة في بعض الدول الآسيوية له علاقة بكون هناك اسر امتهنت العمل السياسي وقامت بتوريثه لابناءها حتى لو كانوا نساءاً وليس ذكور ؟ وهل مازالت معوقات العمل السياسي ووسائل تمكين المرأة ضعيفة بدول كالهند وباكستان وبحاجة الى دعم اكبر بالتشريعات الدستورية في كلا البلدين؟

فرضية البحث:

وفرضيتنا تنطلق من ان المراة في الهند والباكستان كان لها دور كبير في العمل السياسي من حيث ارساء قواعد وتقاليد العمل السياسي التي اتاحت للمرأة ممارسة العمل السياسي مع الفارق في طريقة الممارسة عند البلدين ،ولكن سجل لهما نوعاً من النجاح في قضايا والاخفاق في جانب اخر ومازالت المرأة وعملها السياسي في كلا الدولتين يعانيان من عقبات ولذلك استخدمنا المنهج المقارن لدراسة ما تقدم ذكره .

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة والمباحث الاتية:

المبحث الاول: نظرة عامة عن أهمية دور المراة في العمل السياسي

المبحث الثاني: دور القيادة النسوية في العمل السياسي في الهند و الباكستان

المبحث الثالث : المعوقات الرئيسة لعمل المرأة في الهند وباكستان وكيفية التغلب عليها.

المبحث الاول: نظرة عامة عن أهمية دور المراة في العمل السياسي

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي من المواضيع المهمة التي تخص الباحثين في حقوق الانسان وتمكين المرأة .

لقد بدأت المطالبة بمنح حق التصويت للنساء في القرن التاسع عشر من قبل الحركات النسوية الامريكية والبريطانية، ومنذ عقد الستينيات من القرن الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك ان ظاهرة التمييز ضد المرأة ، والتي تعد واحدة من اهم المعوقات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم النامي، وفي ذات الوقت بدأ الخبراء في التنمية ينظرون لقضايا التنمية بمعناها الشامل وربط قضايا المرأة بالديمقراطية وحقوق الانسان [١]

وكان في السابق العمل السياسي محصوراً في السيطرة الذكورية على العملية السياسية للاسباب الاتية [٢]

١-ان الخيارات التي اقرها المجتمع للمرأة قد دعتها الى توجيه طاقاتها نحو الاهتمامات العائلية لاسيما تنشئة الاطفال وتربيتهم والعناية بهم .

٢- التقاليد والاعراف الاجتماعية التي تتحكم في الاتجاهات نحو الادوار والامتيازات السياسية والتي تجاوزت الدراسات الحديثة ، واظهرت ان المؤسسات السياسية ذاتها قد اسهمت في خلق وتكريس هذه الاتجاهات ، وفي ديمومة الثقافة السياسية الانتقالية التي تؤثر سلباً في النساء اللواتي يفزن في الانتخابات عندما تضع لهم شروط المشاركة.

وشهدت العقود الثلاثة الماضية اهتماماً كبيراً بقضية المساواة بين الجنسين في جميع المجالات من قبل الهيئات الدولية المعنية والتعامل مع هذه القضية بإعتبارها مساراً اساسياً من اجل تحقيق التنمية العادلة والشاملة ، وكان لهذا الاهتمام الدولي صداه في التوجهات الوطنية واصدرت الكثير من الدول استراتيجيات وخطط وطنية، فقد اصدرت هيأة الامم المتحدة اجندة التنمية لعام ٢٠٣٠ في ايلول ٢٠١٧ و تضمنت ٧ اهداف ونص الهدف على ((تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، فضلاً عن تحقيق خمسة مقاصد بينها كفالة مشاركة المرأة

كاملة وفعالة ،وتكافؤ الفرص المتاحة لها ،للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)) [٣]

وتعد الاحزاب السياسية على مستوى العالم الوسيلة الاساسية و الاكثر مباشرة التي تمكن النساء من الوصول من خلالها الى المناصب العليا والقيادة السياسية وصنع القرار وبالتالي فان الهياكل للاحزاب السياسية وسياساتها و ممارساتها وقيمها ، كان لها اثراً كبيراً على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية في بلدانهم، فالاحزاب السياسية تبغي الحصول على مكاسب ليس فقط عندما تشارك النساء في عمليات الحكم والانتخاب ، وانما ايضاً عندما يؤثرن فيها، اما الجهود الشكلية لزيادة عدد النساء المهمشات في السياسة والتي لا ينجم عن وجودهن اي تأثير نوعي حقيقي او لا توفر للنساء سلطات لاتخاذ القرارات فمن غير المرجح ان ينتج عنها اي مكتسبات جديدة او مباشرة [٤]

فالحكم يتطلب الدفع لخلق بيئة شاملة للجميع و عمليات سريعة الاستجابة واستدامتها وتمكين المرأة، ان تضمين منظور عمل النساء في السياسة ومشاركتهن فيها هي شروط مسبقة للتطور الديمقراطي و تساهم في الحكم الرشيد، كما ان الاحزاب السياسية هي من اهم المؤسسات التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة وهي مسؤولة في معظم البلدان عن تجنيد المرشحين واختيارهم، وهي تقرر القضايا التي توضح على برنامج اعمال السياسات ، فكيفية مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية او الكيفية التي تقوم بها الاحزاب السياسية بتشجيع و رعاية مشاركة المرأة هي محدد رئيس لآفاق التمكين واداة من ادوات الديمقراطية وتضمن ممارسة حقها السياسي[٥]

ومن الملاحظ ان الاحزاب السياسية قد زادت من قيمة قاعدة الدعم التي تتمتع بها المرأة و حققت لها مكاسب انتخابية بعد ان تبنت إصلاحات للنهوض بتمكين المرأة ،وهناك العديد من المكاسب الجانبية للاحزاب السياسية التي تطبق الاصلاحات بهذا الشأن وهي كالتالي[٦]:

١- معالجة المساواة بين الجنسين في القواعد الداخلية للحزب ، فأقرار بيان حول المساواة بين الجنسين في الوثائق التأسيسية هو خطوة اولى مهمة لتوفير اطار من اجل التحرك نحو احزاب سياسية سريعة الاستجابة و اكثر شمولاً للجميع بما فيها عمل المرأة.

٢-تبني اجراءات مشاركة المرأة في هياكل صناعة القرارات مما يعني اقرار اجراءات لضمان مشاركة المرأة في المجالس الادارية و في هياكل صنع القرارات في الحزب.

٣- تأسيس اجنحة واقسام نسائية ضمن الاحزاب السياسية يمكن ان تؤدي الى:

أ-المساهمة في تطوير السياسات وصنع القرار و تعزيز مصالح النساء في البرامج السياسية وتقديم المشورة بشان القضايا التي تخص النساء.

ب-المساهمة في تنفيذ السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين اوالاشراف على تنفيذها بما في ذلك تطبيق نظام الحصص في عملية اختيار المرشحين.

ج- تنسيق نشاطات النساء العضوات في الحزب.

د- اداء وظيفة التواصل و التعبئة لاسيما التواصل مع الناخبات اثناء الانتخابات وتوسيع القاعدة الشعبية للحزب.

ه-توفير الدعم والتدريب لعضوات المجالس النيابية المنتخبات حديثاً والشاغلات للمناصب السياسية ، وتكمن اهمية مشاركة المرأة سياسياً في: [٧]

١- المشاركة السياسية للمراة جزء لايتجزأ من حقوقها وبما يحقق التنمية البشرية المتكاملة التي تمكن المرأة من تحقيق ادوارها المجتمعية.

٢- المشاركة السياسية للمرأة تحقق لها تكافؤ الفرص والعدالة بينها وبين الرجل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٣-المشاركة السياسية للمرأة الفاعلة والجادة تعمل على تغيير الثقافة المجتمعية حيال هذه المشاركة كالعادات والتقاليد المجتمعية خاصة تلك التي تهتم بالذكور اكثر من الاناث.

٤-المشاركة السياسية للمرأة تجعل من مساهمة المرأة في قضايا بلادها متساوية و تقضي على سيطرة النخبوية الذكورية وتمكنها من القضاء على هذا التفرد الذي يعمل على القضاء شيئاً فشيئاً على التمييز ضد المرأة.

وبالرغم من التزايد الكبير في عدد النساء العاملات بالسياسة ،لاسيما منذ العام ١٩٩٠ ، مازالت نسبة النساء في المجالس الوطنية والبرلمانات على مستوى العالم ادنى من مستوى التعادل، فمنذ آيار ٢٠٠٨ ، ووفقاً للاتحاد البرلماني الدولي كان متوسط نسبة النساء في المجالس الوطنية ١٨,٤%، وتختلف مشاركة المرأة في السياسة بدرجة كبيرة ، كما ان الحواجز المؤسسية والمعايير الثقافية وتمييز الناخبين تمثل تحديات امام طموحات المرشحات ، كما تواجة المرأة على الصعيد العالمي العديد من المشكلات اذ ان نسبة تواجد النساء في البرلمانات العالمية تصل الى ما يقارب ٢،١٥% من الاعضاء و اكبر حصة هي في الدول الاسكندنافية حيث تصل الى٣٩,٧%، اما في الولايات المتحدة الامريكية التي تصل الى ١٧,٦% و في قارة اسيا ١٥,٤ % اما في الدول العربية والاسلامية فالعدد قليل جداً بسبب تردي وضع المرأة فيها وسعي الكثير من القوي السياسية الذكورية الى تهميش دور المرأة لتصل الى ٥,٦% ،اما بالنسبة للدول الاوروبية التي تصل نسبه مشاركة المرأة في البرلمان الى ٣١ % وفي مقدمة الدول الاوروبية تأخذ فلندا مكان الصدارة اذا وصلت النسبه فيها الى ٤٤%[٨].

و لكن رغم ذلك نرى ان المرأة خلال العقدين الماضيين قد دخلت الى المعترك السياسي و بشكل اكبر وذلك للاسباب الاتية [٩]:

١-زيادة حركات دعم المرأة على نطاق العالمي مما ادى الى زيادة وعي المرأة بامكاناتها السياسية وتطوير قضايا جديدة تدفع المرأة الى حشد طاقاتها من اجلها.

٢- الرغبة من قبل الاحزاب والنظم السياسية لتقليل القيود والموانع المفروضة على وصول المرأة الى عالم السياسة من خلال زيادة فرص توظيفهن وتعديل الانظمة القانونية و الانتخابية و تبني نظام الحكم (الكوتا).

٣- حلول القضايا الاجتماعية محل الاهتمامات الامنية في الجو السياسي السائد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مما ادى الى انفتاح الفرص امام انماط جديدة للقيادة وإعادة ترتيب الاولويات السياسية.

لقد اشارت المادة ٧ من إتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية الى [١٠]:

١. تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في التصويت في جميع الانتخابات لانتخاب الاعضاء بالاقتراع العام .

٢. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة وعلى جميع المستويات الحكومية .

واخيراً نرى ان هناك اهتمام دولي بزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال الدعوة الى تمكينها من الاسهام في النشاطات السياسية والانتماء للاحزاب السياسية و الترشيح للانتخابات البرلمانية والرئاسية ، فالحكم الرشيد يتطلب وجود المرأة في العمل السياسي كنوع من تكافؤ الفرص وانهاء التمييز ضد المرأة وتهميشها .

المبحث الثاني :دور القيادة النسوية في العمل السياسي في الهند والباكستان

تشكل القيادة النسوية في الهند والباكستان الريادة في العمل السياسي و صنع القرار ورسم السياسات العامة وهي من اهم ركائز واركان الحكم في كلا البلدين مع الفارق في طبيعة صنع القرار .

بالنسبة لوضع المراة في الهند كانت تخضع للعديد من المتغيرات الكبيرة على مدى الاف السنين، فمن مكانة المراة العشائرية مع الرجل في العصور القديمة مروراً الى تاريخها المليئ بالاحداث السياسية وصولاً الى تقلدها العديد من المناصب كرئيسة وزراء ورئيسة مجلس (لوك سابها) مجلس الشعب او البرلمان، وزعيمة للمعارضة [١١] .

وهناك شخصيات نسوية سياسية قادت الهند وباكستان الى طريق النجاح ووضعتها على الطريق الصحيح من التنمية والتطور بمختلف مجالاته واهمها:

اولاً: انديرا غاندي

تعد ((انديرا غاندي)) رئيسة وزراء الهند لمرات عديدة وهي تمثل اوضح مثال على القيادة النسوية المحنكة ليس في آسيا فحسب وانما على مستوى القيادات المتميزة بالعالم ، هي سياسية هندية تولت منصب رئاسة الوزراء لمرات عديدة من العام (١٩٦٦-١٩٧٧) والمرة الرابعة من العام (١٩٨٠-١٩٨٤) وهي من مواليد العام ١٩١٧ ولدت في مدينة الله اباد وتلقت تعليمها في اماكن متعددة في بون في المانيا والمدارس السويسرية والانكليزية وصارت عضواً في جناح الشباب من حزب العمل البريطاني، وتم اغتيالها في العام ١٩٨٤ على يد احد حراسها السيخ [١٢].

تولت "انديرا غاندي" منصب رئاسة الوزراء في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٦ وكانت دهشة عالمية كبيرة وسط تقلد امرأة لهذا المنصب الكبير خاصة في دولة نامية ذات ارث تأريخي كبير وعدد سكان ضخم ومشكلات اجتماعية وعرقية ، لقد جاء تقلد "انديرا غاندي" لهذا المنصب وفقاً لما تضمنه الدستور الهندي لعام ١٩٤٩ بهذا الخصوص لقد نص الدستور الهندي على((المساواة بين جميع المواطنين لا فرق بينهم في ذلك بسبب اختلاف الجنس او الدين او اللغة او الولاية التي يقيمون فيها)) ولهذا صرحت "انديرا غاندي" بقولها ((انا لست اكثر من مواطنة هندية واول خادم لهذه البلاد)) [١٣].

امتلكت "انديرا غاندي، كفاءة عالية في التوجيه والقيادة وخبرة كبيرة ورثتها من ابيها ((نهرو)) واستاذها ((غاندي)) ومن معلمها ((طاغور)) الشاعر الكبير، وهي امتلكت خبرة ثمينة مختزنة علمية وعملية قل ان تتاح لامرأة من عصرها ، فهي تحملت الكثير اذ امسكت زمام السلطة في دولة هي شبه القارة الهندية التي عانت من التفاوت بين الاغنياء والفقراء وهي ارست قواعد الديمقراطية الصحيحة بعد قرون من الظلم والقهر وقرن مذل من الاستعمار[١٤].

الهند تعد دولة مؤسسة لحركة عدم الانحياز ، واكدت ((انديرا غاندي)) بهذا الصدد ((تقع على عاتقنا مسؤولية السلام العالمي والهند كرائدة للشعوب النامية وغير المنحازة و المرتبطة ارتباطاً اخلاقياً وثيقاً بهذه القضية التي تهتم بها اسرة العالم الثالث باكملها ، ان عليها ان تبذل كل مافي وسعها لتحول دون هذه الكوارث التي تنجم عنها نتائج خطيرة وتهدد ليس سيادة هذه الشعوب فحسب وانما ذات وجودها وبقاءها)) [١٥] .

وقد تجسدت افكارها كقيادية كبيرة بالمسائل الاتية [١٦] :

١-اهمية التقدم الاقتصادي

اكدت ((انديرا غاندي)) منذ توليها السلطة على اهمية الاقتصاد في نهوض الهند ، اذ ركزت على دور القطاع العام والتوسع السريع في الصناعات الاساسية والقوى ووسائل النقل ، واكدت على عدم التضارب بين القطاعين العام والخاص، كما اكدت ان النجاح للهند متوقف على قدرتها على الاختراع والاستنباط والتطبيق والصيانة فهي ترى ان للهند موارد طبيعية ضخمة وهي حقيقة لايمكن انكارها بشرياً وطبيعياً فهي تمتلك كماً ضخماً من العلماء الموهوبين والاكفاء والمهندسين والفنيين مما يستوجب الافادة منهم بطريقة افضل من اجل ان يتمكن العلماء والمهندسين من تحقيق معجزات خارقة ومثال على ذلك العالم النووي الكبير ((هومي بهابها)) وانجازاته في الطاقة الذرية، مع تأكيدها على خطط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوضع الخطط الخمسية.

٢-السلام: اكدت "انديرا غاندي "على سياسة السلام والاخاء مع جميع الدول مع اخذ الهند بنظر الاعتبار، رأيها المستقل تزاماً مع مصالح الهند القومية.

٣- دعم الشباب: اكدت "انديرا غاندي" على ضرورة دعم الشباب ومنحهم فرصة اكبر للعمل لانهم امل المستقبل وسيجنون ثمرة عملهم مستقبلاً واكدت على ان الهند شعب واحد بصرف النظر عن الدين الذي يعتنقه غالبية الشعب الهندي واللغة التي يتحدثون بها.

٤- المعونات الاجنبية :اكدت على ضرورة اخذ الهند للمزيد من المعونات الاجنبية للنهوض بكافة المجالات لكي تسرع الهند في السير بطريق التنمية والارتكاز على سياسة الاعتماد على النفس.

٥- مبدأ عدم الانحياز: اكدت "انديرا غاندي" على اتباع سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمي، لأن هذه السياسة من وجهة نظرها تقلل من التوترات واقامة الصداقات مع الدول الكبرى .

٦-التفرقة العنصرية: لقد ناصرت الهند وبكل قوتها ما اتخذ من اجراءات للقضاء على التفرقة العنصرية والتمييز العنصري، لكن لم يكن هذا صحيحاً في الواقع ولاسيما في تفرقتها في المعاملة مع المسلمين وسواهم.

"انديرا غاندي" وطبقا لافكارها السابقة كانت قد تشربت بأفكار حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي تأسس في العام ١٨٨٥، والذي مثل مصالح المجموعات المختلفة من الطبقة البرجوازية الوطنية وملاكي الارض والحزب نادى بتحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية ، وفي العام ١٩٦٩ اصبحت هنالك معارضة داخل حزبها وانشق عنه اعضاء سميوا بحزب المؤتمر الوطني الهندي المعارض ،ورغم وجود خصوم لها الا انها على سبيل المثال في العام ١٩٦٧ اقدمت على خطوات جريئة تمثلت بإتخاذ قرارات اقتصادية مهمة بالتشاور مع اعضاء حزبها والقرار هو السيطرة الجماعية على مؤسسات البنوك وتأمين مؤسسات التأمين وانهاء بعض الامتيازات لبعض فئات المجتمع الهندي [١٧].

وبرغم شعبيتها التي حظيت بها السياسات اليسارية المعتدلة التي تبنتها كانت حكومتها حكومة اقلية مما ادى الى قيام المحكمة العليا الى تشريع قانون الغاء تأميم البنوك السابق واصدرت في اوائل العام ١٩٧٠ ، قراراً يقضي ببطلان الاعلان الذي يقضي بالغاء المخصصات الملكية التي تمنح للامراء، ولكن هي لم تستسلم ففي انتخابات شباط١٩٧١، قالت ((ان الزمن لن ينتظرنا، الملايين المحتاجون الى الغذاء والمأوى والعمل يلحون لاتخاذ اجراءات، ان اللجوء الى السلطة في

البلدان الديمقراطية بين يدي الشعب لهذا قررنا اللجوء الى الشعب والسعي الى الحصول على تفويض من الشعب نفسه)).[١٨].

ولاتزال " انديرا غاندي" الى يومنا هذا تحظى بإحترام الجماهير الهندية على نطاق واسع في الهند ولاسيما الهندوسيين ، لمهارتها وثقتها في مزاولة السلطة وقسوتها في تحركاتها لتحقيق اهداف السياسية ، وقد بدا بصفة واضحة انه لم يكن هناك قلق لدى الهنود المثقفين في مبادئ الديمقراطية عندما فرضت حالة الطوارئ في العام ١٩٧٥، بل لم يصدر احتجاجاً على قرارها بل رحب به عندما اعتقلت المعارضة بإكملها ، فقد اتسم الموقف الهندي التقليدي بالخضوع والاحترام لقرارات القيادة السياسية ممثلة " بإنديرا غاندي" [١٩].

مثلت " انديرا غاندي " المرأة السياسية والقيادية المحنكة ،فقد وضعت الهند على الطريق الصحيح كأكبر ديمقراطية في العالم الثالث لرغم مااخذ عنها من مآخذ سياسية ، فكانت النموذج والقدوة للنساء في الهند فيما بعد .

اما الان فنتناول القيادة النسوية لجمهورية باكستان الاسلامية

ثانياً": بنازير بوتو

ولدت "بنازير بوتو " في ٢١ حزيران من العام ١٩٥٣ ، في كراتشي في الباكستان وهي اكبر ابناء رئيس الوزراء الراحل " ذو الفقار علي بوتو" كانت قد اكملت تعليمها الاول في الباكستان وسافرت الى الولايات المتحدة الامريكية لتكمل دراستها العليا في كلية (Radcliffe college) بين عامي (١٩٦٩-١٩٧٣) ، ثم التحقت بجامعة (Harvard) حيث تخرجت بشهادة بكالوريوس في (Comparative government) ، ثم انتقلت الى بريطانيا حيث درست في جامعة (Oxford) بين عامي (١٩٧٣-١٩٧٧) و حصلت على شهادة (international law and diplomacy) ، بعد اعدام والدها استلمت قيادة ((حزب الشعب الباكستاني)) عام ١٩٧٨ واصبحت اول رئيسة وزراء في بلد مسلم في العام ١٩٨٨ ، وكذلك نفيت "بنازير بوتو" عدة مرات ووضعت تحت الاقامة الجبرية بعد عودتها الى

البلاد في العام ٢٠٠٧ وتم اغتيالها في ٢٧ كانون الاول العام ٢٠٠٧ بعد خروجها من مؤتمر انتخابي لمناصريها ، وكان القيادي في تنظيم القاعدة فرع افغانستان " مصطفى ابو اليزيد" قد اكد ((لقد نجحنا في تصفية الصيد الاثمن للولايات المتحدة الامريكية بعد ان كانت" بنازير بوتو" قد اعلنت عزمها عن تصفية المجاهدين)). [٢٠] .

اما على صعيد العمل السياسي فبعد اعدام والدها شنقاً في العام ١٩٧٧ ، ورثت قيادة حزب الشعب الباكستاني كوريث لهذا الحزب السياسي ، وكانت قد انتقلت للعيش في انكلترا في العام (١٩٨٤) لتكون قائدة لحزب الشعب الباكستاني في المنفى ، وعادت في العام (١٩٨٦) لتقود حملة وطنية للمطالبة بأجراء انتخابات عامة ، وكانت قد أصبحت أول رئيسة وزراء لجمهورية باكستان الاسلامية عقب تحطم طائرة الرئيس الباكستاني ((ضياء الحق)) في العام (١٩٨٨) ،

و انتخبت بعدها لتصبح في الاول من كانون الاول عام ١٩٨٨ اول امرأة تصل الى منصب رئاسة الوزراء في دولة اسلامية، بعدها بسنتين خسرت "بوتو" الانتخابات و وجدت نفسها في المحكمة تدافع عن نفسها ضد عدة ادعاءات بسوء استخدام السلطة ثم اعادة انتخابها عام ١٩٩٣ ولكن تم استبدالها بعد ذلك عام ١٩٩٦، بينما كانت في منفاها في دبي وبريطانيا تم الحكم عليها عام ١٩٩٩ بالسجن بعد ادانتها بتهم الفساد واستمرت بوتو بقيادة حزبها من الخارج ، وعادت "بوتو" الى باكستان في ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٧ بعد ان أصدر الرئيس السابق" برويز مشرف" عفواً عاماً عن تهم الفساد ووعد باحتمالية عقد اتفاق تقاسم السلطة ولكن تم استهداف موكب بوتو بعد عودتها بهجوم انتحاري خلف ١٣٦ قتيلاً واستهدفت مره اخرى في ٢٧ كانون الاول عام ٢٠٠٧ وتم اغتيالها، ومن اهم مقولاتها السياسية " الديمقراطية ضرورية لتعزيز السلام وتقويض قوى الارهاب" [٢١].

لقبت بالفارسة في ميدان السياسة وميدان القلم والكتابة ،فقد كان والدها من ابرز رجال الخطابة ،و عندما تولت السلطة في كانون الاول ١٩٨٨ اقسمت اليمين الدستورية في كأول امرأة و رئيسة وزراء منتخبة في العالم الاسلامي ،وكان انتخابها تعبيراً عن رفض الباكستانيين

التميز والاجحاف، فالظلم الذي فرض على المرأة و حصر دورها في البقاء خلف الجدران كان مرفوضاً وبعمق لقد ركزت بنظير على حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعيةالمتفشية في باكستان والتأكيد على الديمقراطية والحكم المدني وتداول السلمي للسلطة [٢٢].

عملت " بنازير بوتو" على إعطاء الشرعية لحقوق النقابات العمالية والتي كانت قد منعت حقبة حكم الرئيس الراحل الجنرال " محمد ضياء الحق"، ورفع منع مزاولة العمل وتم الغاء الشروط والقيود المفروضة على حرية عمل المنظمات غير الحكومية والاتحادات الطلابية الملتزمة بالمحافظة على حقوق الانسان ، والتأكيد على احترام حرية الرأي وعدم التنصت والانفتاح على الاراء واطلاق حرية الاعلام الالكتروني ، كما فتح وسائل الاعلام من قبل الدولة للجميع لتأمين تواصل منظم منفتح غير خاضع لرقابة المعارضة السياسية[٢٣].

اما في الوقت الحاضر فنرى بالنسبة الى الهند حللت الكاتبتان الهنديتان دور المرأة في العمل السياسي " روهني باندي " و " وبيتيا توبالوفا"، بأن هناك ضالة شديدة في تمثيل المرأة في مراكز القيادة السياسية ، مقارنة بالرجل وتقترحان اساليب لاعلاء صوت المرأة وسقف تطلعاتها على الصعيد السياسي ، وقالا ان الكثير من البلدان تسعى دون ان يخلو الامر من الجدل الى توسيع دور المرأة القيادي على الصعيد السياسي عن طريق تأسيس نظام الحصص للمشاركة النسائية في السياسة ، فالهند اليوم تعد واحدة من اهم الامثلة اذ حددت منذ التعديل الدستوري لعام ١٩٩٣، مقاعد للمرأة بلغت الثلث على كل المستويات الحكوميةة والولايات مثل ولاية غرب البنغال ووجدت ان تكرار تولي القيادات النسوية لزمام الامور على المستوى المحلي ، ادى الى تحسين جذري في رؤية الناخبين لفعاليتها نتيجة لنظام الحصص ، واصبحت المرأة قادرة على المنافسة في انتخابات المجالس المحلية في اماكن كانت تحجز فيما مضى للنساء ، ولكنها لم تعد كذلك مما يدل على إمكانية تحقيق التغيير الانتخابي من خلال تغيير النظرة اتجاه إمكانيات المرأة القيادية ، كما انو وجود نساء متميزات في مراكز قيادية يمكن ان يرفع من سقف تطلعات الاباء بشأن بناتهن دون ان يقلص تطلعاتهم بشأن تعليم بناتهن والوصول الى اعلى المناصب القيادية والعلمية [٢٤].

وتعد الهند من اشهر دول العالم الثالث التي طبقت نظام الكوتا على مجالس الحكم المحلية ، وهي كوتا ثبتت في الدستور الهندي بنسبة ٣٣%، ولكن الواقع يشير ان المرأة الهندية ممثلة في مجلس النواب بنسبة ٨,٣% ، وفي مجلس الشيوخ بنسبة ٩,١% ، وعدت الكوتا النسائية في الهند كوتا دستورية ،وبالرغم من الضغوط التي مارستها وتمارسها المجموعات الهندية المهتمة بقضايا المرأة من اجل تطبيق نفس الكوتا على مستوى المجالس التشريعية الوطنية ، الا ان التعديل الدستوري الذي تم تمريره في العام ١٩٩٣ كما رأينا ذكر الكوتا على مستوى القرى للنساء والمجموعات المهمشة الاخرى ، وعدت هذه خطوة عظمى اتجاه اللامركزية والديمقراطية التي تسمح بتثميل الفئات المهمشة وحكمها لنفسها بنفسها ،وفي هذا النظام نرى ان الكوتا تعد تمثيلية حيث يجب ان يكون ثلثي اعضاء المجالس المحلية من النساء ، وثلثي رؤساء هذه المجالس يجب ان يكون من النساء ايضاً[٢٥].

اما الباكستان فقد خصصت الدساتير المتعاقبة منذ العام ١٩٥٤ حتى العام ١٩٨٥، كوتا للنساء في المجالس المحلية والمجالس الوطنية ، ولكن بنسب تراوحت بين ٥- ١٠ % فقط ، وعن طريق الانتخاب غير المباشر من قبل اعضاء هذه المجالس انفسهم ، وفي العام ٢٠٠٠ ، اعتمدت الحكومة الباكستانية بنسبة ٣٣% كوتا للنساء على مستوى المجالس المحلية ، ولكن تنخفض النسبة الى ١٧% في مجلس الشيوخ ، وجاءت هذه النسب من خلال القائمة النسبية للاحزاب الباكستانية مما يفعل دور النساء في الاحزاب الى حد كبير [٢٦].

ووصل التمثيل النسوي في باكستان في مقاعد الجمعية الوطنية في العام ٢٠٠٨ الى نسبة ٢٢% بحيث وصل عدد المقاعد التي حازتها المرأة الباكستانية ٧٦ مقعد من اصل ٣٤٢ ، فباكستان دستورياً نص قانونها الانتخابي على الكوتا مثل جمهورية مصر العربية وراوندا على سبيل المثال من اجل تجاوز المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في المجالس النيابية وهذا الاسلوب يعني تخصيص حصة معينة للنساء من مجموع عموم المقاعد المكونة للمجلس النيابي وبطريقة الزامية وتعرف بالكوتا الدستورية [٢٧].

واذا ماقارنا وضع المرأة في باكستان عن المملكة المتحدة بوصفها الدولة التي كانت تستعمرها فيما يتعلق بظام الكوتا ، نرى بالرغم من التقدم الهائل الذي شهدته وتشهده بريطانيا فيما يتعلق بوضع المرأة بوصفها دولة غربية ديمقراطية ، فأنها تتناسى اعطاء ضمانات للسيدات لحفظ حقهم في المقاعد البرلمانية ، على العكس من باكستان كنظام سياسي يسعى الى الديمقراطية ، يحتفظ البرلمان الباكستاني بعدد محدد ومشرع في الدستور من المقاعد الخاصة للسيدات ، ومن الملاحظ عند المقارنة بين الدولتين فأن باكستان هي التي تحظى بنصيب اكبر من التمثيل النسائي عن المملكة المتحدة ، وبالرغم من ان الاخيرة اكثر تقدماً واكثر ديمقراطية فهي تكافح للحصول على المزيد من الديمقراطية ، وان السبب وراء ذلك هو مدى حماس دولة باكستان الاسلامية للوصول الى الديمقراطية ، اما بريطانيا فهي مطمئنة لانها كرست الديمقراطية منذ وقت طويل [٢٨].

اما بالنسبة للانتخابات اليوم في الهند فقد صارت اكثر تطوراً في العقدين الاخيرين ، اذ النساء في الهند اصبحن اكثر مشاركة من الرجال فنسبة المشاركة في انتخابات الولايات الهندية ، فقد كان الرجال يشاركون في التصويت بأعداد كبيرة اكثر من النساء ، طبقاً لاحصائيات العام ٢٠٠٤ ، اي بواقع ٨% للرجال ولكن النسبة انكمشت الى ٢% في انتخابات العام ٢٠١٤، وذلك لان النساء اخذن على العمل السياسي بوجود مؤسسات مدنية التي تدعم هذا الاتجاه ، اذ اخذ مستوى التعليم بين النساء الهنديات بارتفاع مما جعلهن اكثر وعياً بحقوقهن السياسية ، كما ان مؤسسات الدولة في الهند تحاول ان تجعل من التصويت في الانتخابات اكثر سهولة وامناً [٢٩].

لقد اقتضى التعديل الدستوري رقم (٧٤) في الهند تخصيص ٣٣% من مقاعد الهيئات المحلية المنتخبة في الولايات او الارياف البانشايات للنساء ، ان سياسة تخصيص المقاعد وكذلك نظام الحصص امر معروف ومتنازع عليه بشكل كبير عند صانع القرار الهندي ، لذلك يطبق نظام الحصص للنساء بالتزامن مع المقاعد المحجوزة للطوائف المنبوذة ، كجزء من اساليب محددة

مسبقاً، والمخولة للتنافس على المقعد في كل دائرة انتخابية ، مما اتاح ومنح هذا النظام النساء الفرصة للانتخاب وبكثرة في المجالس المحلية [٣٠].

ان برنامج رئيس الوزراء الهندي " نارييندرا مودي" خلال العام ٢٠١٩ اكد فيه على ضرورة التزام النظام السياسي الهندي على السياسات الصديقة للمرأة كما تفود حكومته على بذل جهداً في تحسين الوضع الصحي للمرأة وتوفير الرعاية الاجتماعية ، ، كما يلاحظ ارتفاع عدد المرشحات من النساء في الانتخابات العامة فقد كانت نسبتهم من العام ١٩٦٢- ١٩٩١ مانسبته ٣,٧% ، من المرشحين النساء وبدأت هذه النسبة بالارتفاع من العام ٢٠١٤ الى يومنا هذا وعلى مستوى الولايات لتصل الى ٨% وتضمن برنامج الانتخابات فيما يتعلق بالنساء عدداً من الشروط [٣١]:

١ . المرشحات الاناث في الدوائر الانتخابية التي بها نسبة رجال اكثر نسبياً من النساء .

٢. النساء مرشحات اكثر للترشح في الدوائر الانتخابية المخصصة للمجاميع المحرومة ، اذ تمتلك الهند نظاماً انتخابياً يعد الاكثر تطوراً في العالم ، اذ ان ربع المقاعد التشريعية على مستوى الولايات والمستوى الوطني مخصصة لمجموعتين هما الطبقات المصنفة والقبائل المصنفة ، ووضعت الحكومة الهندية خطة لزيادة عدد تمثيل النساء عبر توفير حصص للاناث ضمن الاعضاء التشريعيين مثل تلك التي وفرتها الدولة للاقليات الاخرى ، فمشروع القانون المقترح سيحفظ للنساء ثلث المقاعد التشريعية على المستويين الوطني والولايات .

واخيراً نرى ان النساء القياديات في الهند وباكستان مثل "انديرا غاندي" و"بنازير بوتو" كانوا المثل الاعلى والقدوة لنساء بلديهما ولاسيما فيما يتعلق في ممارسة العمل السياسي والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، وكلا الدولتين تم فيها ارساء قواعد العمل الديمقراطي الخاصة بكوتا النساء ، وعليه ان اي خطوات في مجال تمكين المرأة هي خطوة مهمة للمساواة بين الجنسين واعطاء المرأة المزيد من الدفع والفاعلية .

المبحث الثالث : المعوقات الرئيسة لعمل المرأة في الهند وباكستان وكيفية التغلب عليها

عموماً تعد منطقة جنوب آسيا والتي تنتمي اليها الهند وباكستان من اكثر دول العالم التي تطبق نظام حجز نسبة من المقاعد في الهيئات التشريعية للفئات المنقوصة التمثيل منذ مدة طويلة ، بالرغم مما ذكرناه سابقاً عن تحسن نسبي وطفيف لوضع المرأة السياسي في الهند وباكستان الا ان هناك الكثير من المعوقات امام الناشطات السياسيات في كلا البلدين للوصول الى الوضع القيادي المناسب للمرأة ، فالهند مازال وضع المرأة بائساً قياساً لعدد السكان البالغ تعداده (١.٣٩ مليار نسمة) لعام ٢٠٢٠، فمازال دور المرأة مقتصراً على تربية الاطفال والاهتمام بالامور المترلية، كما ان معظم الرجال يمنعون ذهاب بناتهم الى المدارس ، واقتصار التعليم على الذكور والنساء نسبتهم اقل بكثير في هذا المجال ، او اجبار الفتيات على الزواج في عمر مبكر جداً ، وبعض الازواج يضطهدون زوجاتهم حتى لايدفعوا المهور الى عوائلهن حسب التقاليد الهندية ، وهناك الكثير من البرامج لالغاء العبودية عن النساء ، خاصة في القرى والارياف عبر التعليم وحملات التوعية في برامج التلفزيون وتشجيع النساء على العمل خارج المترل او تشجيع نساء القرى على المساهمة في مشاريع عمل صغيرة [٣٢].

وبالنسبة للتشريعات في الهند كانت قد جسدت تحولاً جذرياً في رؤية المساواة بين الجنسين في المجتمع الهندي بقدر ماحدث في الدستور الهندي لعام ١٩٥٠ ، وقانون الوراثة الهندوسي لعام ١٩٥٦ ، فاولهما كان قد قدم وعداً بالمساواة امام القانون وعدم التمييز على اساس الجنس في الحقوق الجوهرية ، والثاني تضمينه على نقاط عدم المساواة مما سعى الى تحويل الانظمة السياسية للارث عن وضع فيه انعدام هائل للمساواة الى مساواة لدرجة كبيرة ، ولكن في الواقع مازالت هناك معوقات تؤثر على عمل المرأة في الهند وهي الفجوة المتسعة بين الحقوق القانونية وحقوق الامر الواقع ، وبين الفكرة الاخذة بالاتساع وهي حقوق المرأة في الاوساط السياسية العالمية وفي المؤتمرات العالمية والتحقيق المحدود لمثل هذه الحقوق في الممارسات المحلية [٣٣].

ان تمثيل المرأة في المواقع العامة لصنع القرار في الهند يظل ايضاً منخفضاً بشكل كبير في بلد تعداده تعدى المليار بملايين ، وفي مجتمع اكثر من نصفه نساء ، فمنذ الاستقلال حصلت النساء على اقل من ١٠% من المقاعد في البرلمان الهندي ، وهذه الفجوة متسعة في كل المواقع الادارية والبيروقراطية العليا ومستويات محو الامية للنساء اقل من نصف نسب الرجال في عدة ولايات(٣٤).

في الحقيقة تعمل الاحزاب السياسية في الهند على استقطاب السيدات عن طريق تقديم وعود بسيطة مفادها توفير الغاز للاستخدامات العامة وبكلف رخيصة ومنح دراسية ، وفي استعداد ات الهند للانتخابات العامة لعام ٢٠١٩ ، مع وجود نقص هائل في عدد الناخبات ، ولاسيما في ولايات اتار براديش وماهاراشترا وراغستان ، اما الولايات الجنوبية كانت افضل حال من ناحية اشتراك النساء في الانتخابات مثل ولاية اندرابرايش وتاميل نادو اذ رشحت اكثر من ٦٦٠ امرأة في انتخابات العام ٢٠١٤ ، مقارنة بانتخابات عام ١٩٥١ كان عدد النساء المرشحات عن هذه الولايات ٢٤ امرأة (٣٥).

اما الباكستان تعد تركيبتها المجتمعية غاية في التعقيد ، فمن جانب نرى ان وسائل الاعلام مليئة بالكثير من النساء العاملات سواء في الصحافة او المحاماة او السياسة ، بالاضافة الى وجود نساء باكستانيات اصبحن سفيرات وضابطات في الجيش الباكستاني ، بالمقابل نرى ان المرأة الباكستانية تواجه دوامه من العنف منها مسئلة زواج القاصرات والامية وحرمانهم من التعليم والتعرض للتعنيف الاسري (٣٦).

وفي سياق متصل صرحت مرشحة حزب الجمعية الوطنية للعدالة والديمقراطية " نوشين غول كارال" ((بأن باكستان بها قوانين تحمي المرأة وتدافع عن حقوقها ،لكن ينقصها التطبيق وطبقاً لانتخابات تموز ٢٠١٨ ، شاركت ٥٥٨ مرشحة اي اكثر من انتخابات العام ٢٠١٣ ،واكدت مسؤولة منتدى العمل الانساني " طاهرة عبد الله" ((ان الكثير من المرشحات ولاسيما مرشحات الاحزاب الدينية لا يشاركن في اي من الجلسات خلال الفصل التشريعي))، وبحسب تعداد العام ٢٠١٧ بلغ عدد سكان باكستان ٢٠٧ مليون نسمة، تمثل السيدات

نصف المجتمع الباكستاني ومع ذلك يوجد من ٩٨% ناخب ١٢,٥% من النساء لايشاركن بالعملية الانتخابية وبلغت نسبة النساء التي شغلن المقاعد في الجمعية الوطنية ٢٠%، ولاتزال المرأة الباكستانية تواجه صعوبات مختلفة في مجتمع محافظ خاصة في المناطق النائية نتيجة ضعف السلطة والاعراف التي توارثها الباكستانيون عبر الاجيال (٣٧).

واذا ماعدنا الى تأسيس دولة باكستان في العام ١٩٤٧، نرى عند قيام مؤسس باكستان القائد الاعظم كما يسمى "محمد علي جناح" بتأسيس الرابطة الاسلامية بالهند قبل الاستقلال سارعت السيدات المسلمات الى الاشتراك بفاعلية في دعم هذه الرابطة عبر التبرع بكل غالي ونفيس في سبيل استقلال باكستان عن الهند ،واثناء العمل السياسي تعرض الكثير من النساء الباكستانيات الى السجن والاعتقال ، وكان هذا الطريق لولوج المرأة الباكستانية الى العمل السياسي، وخلال العقدين الماضيين نرى هناك تطور لافت في المشاركة السياسية للمرأة الباكستانية فالحجاب لم يمنعها من الانضمام الى الجمعيات والمنظمات المدنية والهيئات التشريعية(٣٨).

واكدت " بيجوم لياقت علي خان" التي تعد زعيمة الحركة النسائية في باكستان ((ان المرأة نصف المجتمع فلابد من نهضة لايقاضها ، وقد عملت على توحيد الجهود فأنشأنا اتحاداً نسائياً اسمه " اتحاد نساء الباكستان "ومن اهم شروطه ان لايتدخل في السياسة ولا صلة له بالحكومة ولاي امرأة في باكستان الحق في الالتحاق به بغض النظر عن جنسيتها او دينها اولغتها ، ويهدف الاتحاد الى والمشهور باسم **APWA** رفع مستوى المرأة الباكستانية وذلك بإنشاء عيادات للمرضى والبحث عن اماكن لتشغيل اللاجئين وتوجيه النساء الى حياة افضل وافتتاح المدارس للتعليم بالمجان)) (٣٩).

فيما سبق نرى ان دور النساء في العمل السياسي في كل من الهند وباكستان مازال خجولاً ، ولايتناسب مع العدد الكبير للنساء في كلا البلدين ، فالمجتمع الذكوري مازال يمارس دوره المتسلط والضاغط على المرأة في العمل السياسي من اجل اعاقتها عن اخذ دورها الصحيح في

بناء المجتمع، فهي تتعرض الى التهميش والاقصاء والعنف ، فضلاً عن ان نظام الحصص يسهم في الضد من المرأة وعملها السياسي.

الخاتمة

في ضوء ما سبق نرى ان هناك اهتمام عالمي متزايد منذ العام ١٩٩٠ بقضايا المرأة بعد بروز النظام العالمي الجديد ، الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية والتي حثت منظمة الامم المتحدة على الاهتمام بالمرأة وتمكينها في العمل السياسي والمشاركة السياسية ، من خلال حثها على ممارسة حقها الديمقراطي والمساهمة بمنظمات المجتمع المدني والاسهام بالمنتديات السياسية العالمية للتثقيف بدورها بقيادة المجتمعات جنباً الى جنب مع الرجل من خلال الدعوة الى تمكينها من الاسهام في النشاطات السياسية والانتماء للاحزاب السياسية والترشيح للانتخابات البرلمانية والرئاسية، فالحكم الرشيد يتطلب وجود المرأة في العمل السياسي كنوع من تكافؤ الفرص وانهاء التمييز ضد المرأة وتهميشها .

ان النساء القياديات في الهند وباكستان مثل " انديرا غاندي" و" بنازير بوتو" كانتا القدوة في ممارسة العمل السياسي والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي لعمل المرأة السياسي في كلا البلدين، والذي ساعدهم على ذلك كانتا سليلتا اسر سياسية بارزة ، وكلا الدولتين تم فيها ارساء قواعد العمل الديمقراطي الخاصة بكوتا النساء ، مع الفارق بالتطبيق وعليه اي خطوات في مجال تمكين المرأة هي خطوة مهمة للمساواة بين الجنسين واعطاء المرأة المزيد من الدفع والفاعلية .

ولكن يبقى دور النساء في العمل السياسي في كل من الهند والباكستان محدوداً ولايتاسب مع العدد الهائل من السكان في كلا الدولتين ، فالمجتمع الذكوري مازال يمارس دوره المهيمن والضاغط على المرأة في جنوب آسيا عموماً ، فالمرأة تتعرض الى التهميش والاقصاء والعنف والقتل ، فضلاً عن وضع عراقيل امام عملها السياسي ، فالانشطة القيادية البارزة مازالت للرجل اذ يعدون العمل السياسي للمرأة من العار فهي خلقت من وجهة نظرهم للبيت ورعاية الاطفال ،لذلك مازال عمل المرأة السياسي في الهند وباكستان بحاجة الى المزيد من تثقيف المرأة

ولاسيما في الارياف والقرى وقيادة حملات توعوية لها بأهمية صوتها في الانتخابات والترشح للمناصب القيادية للوصول الى البرلمان وتشكيل الحكومات على اسس عادلة بما يضمن حقوقها المدنية والسياسية ، وتبقى المرأة الهندية والباكستانية في مرحلة نضال طويل في مجتمعاتهم المنغلقة للاستمرار في السير في طريق العمل السياسي والمشاركة السياسية من خلال زيادة المساهمة بالمشاركة بالمؤتمرات والورش التي تعنى ببناء ذات المرأة وتنمية وعيها السياسي والديمقراطي.

الهوامش

١–د.بشرى العبيدي،دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات،كلية القانون ،جامعة بغداد**http//:wovo.org/pics/p.1.**

٢–المصدر نفسه، ص٢.

٣– منى عزت واخرون ،المشاركة السياسية للمرأة ،اعداد هويدا عدلي، مؤسسة فريدريش ايبرت،مصر ٢٠١٧، ص٢٥.

٤– تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى :دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ،٢٠١١،ص٨.

٥–المصدر نفسة ،ص ١٥–١٧ .

٦– عبد على العفره ، اهمية المشاركة السياسية للمرأة ،صحيفة الوطن ،البحرين، ٢٠تأريخ تشرين الاول ،٢٠١٢.

٧– بيان صالح، المشاركة السياسي للمرأة و الوصول الى موقع صنع القرار**http//:www.m.ahewar.org**.

٨– روهيني باندي واليكساندرا سيرون، النساء في عالم السياسة : الحصص واتجاهات الناخبين والقيادة النسائية ،موجز سياسات ، كلية دبي للادارة الحكومية ، العدد ١٠، شباط ٢٠٠٩، ص ٤–٥، وينظر ايضاً: تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى ، مصدر سبق ذكره ، ص٨–٩.

٩–غازي ربابعه، دور المراة في المشاركة السياسية ، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بكرة ،الجزائر، ٢٠١٠، ص١١٧.

١٠– المرأة في الهند**http//:ar. Wikipedia/wiki**

١١– انديرا غاندي**http/:ar. Wikipedia. Org**

١٢– ينظر سونيل خيلناني ، فكرة الهند ، ترجمة مجيب الرحمن ، دار كلمة ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ،٢٠٠٩، ص٢٧٩، وينظر ايضاً: فؤاد شاكر ، نساء شهيرات : حصاد القرن العشرين ، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة ،٢٠٠٤، ص١٣٤.

١٣–فؤاد شاكر، المصدر السابق، ص١٣٤.

١٤– المصدر نفسه، ص١٥٩–١٦٠.

١٥–ظفر الاسلام خان، انديرا غاندي : سيرة سياسية، تقديم محمد حلمى مراد مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٨، ص٢٥٥.

١٦–المصدر نفسه، ص٢٧٥–٢٧٩.

١٧– عبد الرزاق مطلك الفهد ، قادة سياسيين في آسيا ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٧،ص١٩.

١٨–كاثرين فرانك،قصة حياة انديرا نهرو غاندي،ترجمة كوثر محمود محمد، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،٢٠١٠، ص٤٢٩.

١٩- بافان كومار فرما ، عصر الهند : كيف سيكون القرن الحادي والعشرون هندياً، ترجمة عبد الماجد القاضي ، دار كلمة ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، المجمع الثقافي ،٢٠٠٩،ص٦٦.

٢٠- من هي بنازير بوتو؟ http//:www. argeek. Com. P. 1-2

٢١-المصدر نفسه، ص٤-٥، وينظر ايضاً: ستار جبار علاي ، التجربة الباكستانية : الديمقراطية وبناء النظام السياسي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٨،ص٧٠-٧١.

٢٢- بنازير بوتو، لعبة القدر :،السيرة الذاتية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ٢٠١١، ص٥٥١.

٢٣-المصدر نفسه، ص٥٥٣، وقارن مع موسى جعفر، فتاة الشرق او مذكرات بناظير بوتو، صحيفة الزوراء، العدد ١٢٧، ١٩٩٩.

٢٤- المصدر نفسه، ص ٥٥٣-٥٥٤.

٢٥-جانيت ستوتسكي، نساء عاملات ، برنامج التمويل والتنمية ،يونيو ٢٠١٣، ص٨-٩.

٢٦-نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم، مركز نظرة للدراسات النسوية،١٣ ابريل ٢٠١٣، ص٣..www.nazra.org

٢٧- المصدر نفسه، ص ٤.

٢٨- هادي الشيب ، البرلمانيات في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية :دراسة حالة النائب الفلسطيني ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٧، ص ص٤٢، ٤٥.

٢٩- قوة المرأة داخل البرلمان بين المملكة المتحدة وباكستان http//www.iknowpolitics/org/ar1discuss/

٣٠- آيه سيد ،كارنيجي: الهنديات يصوتن هل يتغير المجتمع الهندي بمشاركة النساء في الانتخابات ؟

www.royyahnews.com/com/2018/11/11/680/p.1-2.

٣١- جولي بالينغتون وعزة كرم، نساء في البرلمان : بعيداً عن الارقام ، ترجمة علي برازي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، استكهولم ،٢٠٠٦ ، ص ١٤٦.

٣٢- آية سيد كارنيجي، مصدر سبق ذكره ، ص ٥.

٣٣- نجاح كاظم ، الهند شرارة التنمية تحت رماد الفقر ، دار الحكمة ، لندن، ٢٠١٣، ص ١٨٦ -١٨٧. وينظر : السكان ، الامم المتحدة https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/population/

٣٤-روميلا ثابار ، الهند الالفية الثالثة ، ترجمة محمد خير ندمان ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠١١، ص ١١٣-١١٤.

٣٥- المصدر نفسه ، ص١١٥.

٣٦- سوتك بسفاس، الانتخابات الهندية ٢٠١٩ ماسر سقوط ٢١ مليون أمرأة من كشوف الناخبين

www.bbc.com/Arabic؟

٣٧- آية حسين علي ، الانتخابات العامة في باكستان أين المرأة في العملية السياسية http:s//Kitabat.com/news/p.3

٣٨- المصدر نفسه، ص٤، وينظر: الكوتا النسائية في الدول الآسيوية حصص ضئيلة

https://jinhaagency.com/politics/content/view/2134

٣٩-فرح جبران، تعال معي الى باكستان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة ، ٢٠١٢، ص ص١١٩ ،١٢٤